المجلد الثالث – العدد الخامس
أكتوبر 2026م
ISSN:3079 - 2444
مجلة أوتاد المعرفة : مجلة علمية إلكترونية محكمة. تصدر عن الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – طبرق

الدور الليبي في الأمن الجيوسياسي في البحر المتوسط ومواجهة الهجرة غير الشرعية أبان ثورة فبراير 2011م

د. عبدالمنعم خالد عبدالنبي حمد.
محاضر – قسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة طبرق

الملخص

يهدف البحث إلى إظهار الدور الليبي وأهميته في حماية السواحل الليبية، لا سيما بعد ثورة عام 2011 وما تلاها من انفلات أمني، بالإضافة إلى الحد من موجات الهجرة غير الشرعية عبر تلك السواحل، والتي تؤثر سلبًا على الأمن الجيوسياسي في إقليم البحر المتوسط، والأمن المائي الأفريقي الأوروبي. وتلعب ليبيا دورًا محوريًا وحساسًا في معادلة الأمن القومي الأوروبي والإقليمي؛ نظرًا لما تتمتع به من خصائص ساحلية على البحر المتوسط تجعلها مقصدًا لراغبي الهجرة غير الشرعية. ومن هذا المنطلق، يركز البحث على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة بعد ثورة فبراير 2011؛ حيث أدت الانقسامات السياسية في ليبيا إلى حدوث خلل أمني كبير في ضبط الحدود البرية والساحلية، وعجز عن كبح جماح تهريب البشر الذي تديره عصابات دولية لنقل المهاجرين من أفريقيا وآسيا إلى القارة الأوروبية عبر مياه البحر المتوسط مقابل مبالغ مالية طائلة. ولم يقتصر تهديد هذه الظاهرة على الدول الأوروبية فحسب، بل بات يشكل خطرًا داهمًا على أمن ليبيا نفسها من خلال تسلل عناصر تنتمي إلى تنظيمات إرهابية، ونشاط عصابات التهريب الدولية في كافة السلع والمحظورات إلى جانب البشر، مستهدفةً إحداث اضطرابات في اقتصادات الدول والإضرار بعملاتها الوطنية. كما يوضح البحث الدور الليبي إبّان ثورة فبراير 2011، والجهود التي تبذلها السلطات الليبية المحلية ووزارة الدفاع لحماية السواحل الليبية وتعزيز الأمن الإقليمي في البحر المتوسط؛ وذلك عبر التصدي لتسلل المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود البحرية، وإعادة الأمن والاستقرار الإقليمي من خلال تأمين السواحل، ووضع الضوابط الأمنية الكفيلة بضمان الأمن الجيوسياسي والحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الامن الجيوسياسي – الهجرة غير الشرعية –السواحل الليبية

Abstract

The research aims to highlight Libya's role and its importance in protecting its coasts and reducing waves of illegal migration along those coasts after the February 2011 revolution, which negatively affect geopolitical security in the Mediterranean region. Illegal migration waves pose a serious threat to Libya, which represents a key geopolitical gateway in the Mediterranean Basin, playing a pivotal and sensitive role in the equation of European and regional national security, as well as for neighboring sovereign countries. Illegal migration carries risks from bringing in unauthorized individuals with different ideologies without security vetting, ensuring their records are safe from crimes in their home countries, and not acting according to organized agendas serving groups, individuals, or intelligence agencies that work to export unrest and systematic disturbances to other countries. The research therefore focused on addressing the phenomenon of illegal migration, especially after the February 2011 revolution, when divisions in Libya led to major security gaps and a lack of control over human trafficking movements by international gangs. These gangs transported migrants from Africa and Asia for large sums of money, taking them across the Mediterranean to Europe, making illegal migration a very thorny issue.

Key words: Geopolitical security-illegal immigration -Libyan coasts

المقدمة

تلعب ليبيا دورًا مهمًا في الأمن الجيوسياسي لإقليم البحر المتوسط؛ إذ تمتلك شريطًا ساحليًا طويلًا يمتد لأكثر من 1900 كيلومتر على ساحل المتوسط، مما جعلها أحد المعابر الرئيسة للمهاجرين غير الشرعيين نحو جنوب أوروبا، ولا سيما إيطاليا واليونان. كما تتأثر ليبيا بالتحولات الأمنية والسياسية والاقتصادية في دول الجوار نتيجة لامتداد حدودها البرية الشاسعة جنوبًا وغربًا وشرقًا؛ الأمر الذي يعكس حجم التوترات في تلك الدول ويلقي بظلاله على الأمن الجيوسياسي الليبي والمتوسطي. وفي هذا السياق، تتزايد أعداد المهاجرين بصورة مفرطة جراء تدهور الظروف الأمنية والاقتصادية، وتفاقم الصراعات، وغياب الضبط الحدودي؛ لتصبح الهجرة للكثيرين سبيلًا للنجاة والعيش عبر الانطلاق من السواحل الليبية شرقًا وغربًا نحو القارة الأوروبية.

وقد أفرزت الظروف السياسية في ليبيا عقب ثورة فبراير 2011 انقسامات سياسية حادة، أسفرت عن فراغ أمني واضح، وتراجع في الأداء الأمني، وتنامٍ للعنف والتوترات السياسية الشديدة. وقد عصف كل ذلك بالدور الجيوسياسي لليبيا في حماية الأمن الإقليمي المتوسطي، والحد من الهجرة غير الشرعية، ومكافحة تهريب السلاح والمخدرات وكافة الجرائم العابرة للحدود..

وتكمن مشكلة البحث في تقييم الدور الليبي في ضبط الأمن الجيوسياسي الإقليمي في البحر المتوسط، وحماية الحدود الدولية بالتعاون مع الدول والمؤسسات المعنية بمكافحة الهجرة غير الشرعية، وذلك في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها البلاد بعد ثورة فبراير 2011، وما نتج عنها من انقسامات سياسية وتشكل حكومتين في شرق ليبيا وغربها، فضلًا عن تسلل عصابات التهريب المسلحة، وتداخل المصالح والأجندات الدولية التي أضرت بسلامة الأمن الإقليمي المتوسطي بصفة عامة (بلقاسم علي محمد وآخرون، 2022، ص 66)..

ومن ثم تكمن أهمية البحث النظرية في نقاط محددة ، تشمل تعريف بدور ليبيا الأقليمي المتوسطي، ودورها في حماية الأمن الجيوسياسي للحدود الاقليمية الدولية ،والخلل الناجم من الاضطربات السياسية داخل ليبيا أبان ثورة فبراير 2011 بفعل الانقسام السياسي ،واثر ذلك علي الدور الليبي إلاقليمي المتوسطي في حماية الحدود ألاقليمية من الهجرات غير الشرعية ،وكذلك الامن السياسي الافريقي في دول الساحل وغرب افريقيا التي تعاني من الاضطربات السياسية وإلاقتصادية، مما جعل أعداد كبيرة من الاسر والشباب أختيار الهجرة غير الشرعية كوسيلة للوصول الي ليبيا ، ومنها الي جنوب أوروبا عبر السواحل الليبية المتوسطية .

وتكمن أهمية البحث التطبيقية في أستعراض الخطوات الفعلية التي أتخذت لمواجهة الظاهرة ،ومدي نجاح هذة السياسات التي اتخذت لمواجهة الهجرة غير الشرعية والحد منها، وتلافي أثارها السلبية علي ليبيا وألامن ألاقليمي المتوسطي، .ومن ثم يهدف البحث الي إيضاح الدور الليبي في ضبط اليات ألامن إلاقليمي المتوسطي كملتقي للمهاجرين غير الشرعيين من افريقيا عبر الحدود الصحروية مع دول الساحل الافريقي، والمهاجرين غير الشرعيين من الشرق والمتسللين عبر الحدود المصرية الليبية، أو الغربية عبر الحدود الليبية التونسية ،كما يهدف البحث علي التركيز علي دوافع الهجرة غير الشرعية، وأعادة طرح مفهومها وفقاً لمنهجية وصفية تحليلية تشمل تحليل الظاهرة، واليات المواجهة التي اتخذتها ليبيا للتغلب علي الظاهرة، وأعادة أبراز الدور الاقليمي المتوسطي لليبيا في حماية الحدود الاقليمية الساحلية ، والقوانين والتشريعات المنظمة للتنقل، والسفر الأمن الرسمي أو الشرعي ، عبر الحدود بصفة عامة، أو الهجرات غير الشرعية عبر مياة البحر المتوسط ،وكذلك أعادة حماية الحدود الاقليمية البحرية بمنع تسلل الهجرات غير الشرعية واثارها الأمنية الخطيرة علي الامن القومي الليبي ،والأمن الاقليمي المتوسطي والأرومتوسطي .

وبالتالي، يطرح البحث عددًا من التساؤلات، في مقدمتها التساؤل الرئيسي:

ما هو الدور الجيوسياسي الليبي في حماية الأمن الإقليمي المتوسطي والحدود الدولية لدول الجوار البحرية؟ ومن ناحية أخرى، يطرح البحث تساؤلات فرعية تشمل: ما دور الأمن الجيوسياسي الليبي في إعادة ضبط سلامة الحدود الإقليمية الدولية والحد من الهجرات غير الشرعية؟ وكيف يمكن الحد من تلك الظاهرة ومواجهتها بصورة لا تقف عند مجرد منعها، بل تمتد إلى وضع آليات لمعالجة جذورها وتحقيق الحماية الفعلية؟

واعتمد الباحث علي عدد من الدراسات البحثية في مجال الدراسة دراسة علي عمر علي الورفلي 2025 تحت عنوان "**الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها علي ليبيا بعد ثورة فبراير 2011** "حيث اوضحت الدراسة أن ليبيا أصبحت بسب الانفلات الامني منطقة عبور للعديد من عصابات تهريب البشر ، ومهربي السلاح ، والمخدرات مما اسفر من تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا وجعلها بؤرة لتهديد لأمن الأقليمي المتوسطي وزيادة معدلات الهجرة غير الشرعية الي جنوب المتوسط الاوروبي ، وأوصت الدراسة بمعالجة الأوضاع الأقتصادية من اماكن الهجرات ، والتشديد الأمني علي المعابر والحدود ووضع التشريعات الامنية التي تحد من الظاهرة ورفع الكفاءة الامنية التي تضمن المواجهة والقبض علي تلك العصابات المسلحة. ودراسة عماد عمر عبد الله 2024 تحت عنوان

"**الهجرة غيرشرعية واثرها السلبي ليبيا نموذجاً**" حيث هدفت الدراسة تفسير وشرح ظاهرة الهجرة غير الشرعية وقد درست الظاهرة واسبابها من خلال دراسة ليبيا كدولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين ، وأوصت الدراسة بمعالجة الدراسة من خلال دعم ليبيا من قبل نظام أمني أرومتوسطي وامدادها بإلامكانيات والتقنيات التي تمكنها من مراقبة الحدود ،وعمل مراكزأمنية في المدن الاكثر استخداماً لسواحلها من قبل المهاجرين ، توفير الدعم للمهاجرين للعودة الي أوطانهم وتدريبهم في معسكرات قبل اعادتهم الي أوطانهم بطريقة أمنة. ودراسة رنا سلام الهجرة واخرون2020 تحت عنوان "**الدور السياسي الليبي نجاة ظاهرة الهجرة غير الشرعية**". وتناول البحث دور ليبيا السياسي تجاة ظاهرة الهجرة غير النظامية .وتوصلت الدراسة البحثية إلي عدد من النتائج بقصد معالجة مشكلة ظاهرة الهجرة غير النظامية القائمة في ليبيا بسب الأثار السلبية لوجود مهاجرين غير نظاميين في الدوله الليبية باعتبارها دوله عبور أساسية تجاة القارة الاوروبية.ودراسة سالم تاكرزة تحت عنوان مدي ملائمة التشريعات الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث سلطت الدراسة الضوء حول دور المشرع الليبي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ضوء الانفلات ألأمني ،وإلانقسام السياسي ، واثر ذلك سلباً علي ألآمن القومي الليبي ،وظواهر تسلل المهاجرين غير الشرعيين ، وزيادة أوكار الجريمة ،وتهديد الامن الحدودي الاقليمي لدول الجوار من تسلل المهاجرين خاصة تجاة الجنوب الأوروبي ومنها التسلل الي أرجاء القارة الأوروبية عبر القوانين، وحقوق اللجوء المتعلقة بنظام وقوانين الاتحاد إلاوروبي .ودراسة علي مفتاح عمار2022 تحت عنوان "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة اقليمية في منطقة البحر المتوسط** "حيث هدفت الدراسة الي التعرف علي مفهوم الهجرة غير الشرعية بشكل عام في البداية ،ثم التعرف علي مفهوم الهجرة غير الشرعية وأنواع ودوافع هذة الهجرة غير الشرعية ،والدول المصدرة لها، ودول عبور المهاجرين ،وتطرقت الدراسة حول التركيز علي حل الظاهرة وإيجاد حلول فعلية لتلك الظاهرة للحد منها ..وبناء علي ماتم إستعراضة وضع الباحث عدد من المحاورباستخدام المنهج الوصفي التحليلي للظاهرة تمثلت في المحور الاول التعريف بظاهرة الهجرة غير الشرعية واسبابها ودوافعها والمحور الثاني ليبيا كبوابة رئيسية لتدفقات الهجرة الي المتوسط والمحور الثالث إلاليات.

وبناءً على ما تم استعراضه، وضع الباحث عددًا من المحاور باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للظاهرة، تمثلت في:

- المحور الأول: التعريف بظاهرة الهجرة غير الشرعية وأسبابها ودوافعها.

- المحور الثاني: ليبيا بوصفها بوابة رئيسية لتدفقات الهجرة إلى المتوسط.
- المحور الثالث: الآليات (آليات المواجهة والحد من الظاهرة).

أولًا: التعريف بظاهرة الهجرة غير الشرعية ومحدداتها

- **التعريف اللغوي:** تُعرَّف الهجرة غير الشرعية بأنها انتقال أفراد أو جماعات عبر الحدود دون تصاريح أو موافقات أمنية رسمية، سواء من موضع الهجرة أو المكان المهاجَر أو المنتقَل إليه. وتُعرَّف كذلك بأنها الانتقال عبر الحدود والإقامة في دولة أخرى دون الالتزام بالقوانين والمعايير التي تنظم الانتقال إلى الدولة المهاجَر إليها (بلقاسم علي محمد وآخرون، 2022، 69).
- التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية: هي دخول الأفراد أو الجماعات إلى إقليم دولة ما أو الخروج منه عبر منافذ غير مخصصة للسفر، أو الانتقال عبر الحدود دون تأشيرات أو وثائق للسفر. وتُعرَّف قانونًا بأنها انتهاك حدود دولة بالسفر إليها دون أوراق رسمية تحمل موافقتها؛ مما يشكل انتهاكًا صارخًا لقانون الدولة وعدم احترام لسيادتها وقوانينها (سالم محمد تاكرزة، 2023، 118).
- تعريف الأمم المتحدة: تُعرَّف بأنها الحركة السكانية التي تتم خارج الأطر القانونية والإدارية المنظمة للهجرة، وغالبًا ما ترتبط بجرائم تهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر.
- تعريف منظمة العمل الدولية: تُعرِّفها بأنها حركة التنقل والسفر المخالفة لشروط وقوانين السفر من قِبل أفراد أو مقيمين خالفوا التعليمات بخصوص طريقة التنقل ودخول أراضي دولة ما، أو تجاوزوا الفترات المسموح بها للإقامة الرسمية ولم يلتزموا بالمغادرة.
- تعريف المفوضية الدولية لشؤون الهجرة غير الشرعية: هي دخول بلد أو اختيار دخوله دون موافقة سلطاته، ودون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود؛ لعدم حيازته الوثائق اللازمة للسفر، والاعتماد على تزويرها، واستخدام المنافذ غير الشرعية للمرور بغية التهرب من الرقابة الجمركية أو الأمنية، سواء كان ذلك برًا أو بحرًا أو جوًا (الورفلي علي، 2025، 16).
- التعريف الإجرائي للباحث: يرى الباحث، من واقع الدراسة، أنها الانتقالات غير القانونية التي تتم بواسطة عصابات منظمة للاتجار بالبشر، دون أي معايير إنسانية تحفظ كرامة الإنسان، وبعيدًا عن الانتقال الآمن من مكان إلى آخر وفقًا للوائح والقوانين المنظمة لذلك. ولذا، تُعد الهجرة غير الشرعية نوعًا من الجرائم العابرة للحدود، والتي غالبًا ما تنطلق من دول ذات صراعات سياسية أو

عسكرية أو تعاني من صعوبات اقتصادية؛ فيقوم الأفراد بالانتقال نحو أماكن أكثر أمنًا واستقرارًا للعيش، ولكن دون إجراءات رسمية توافق القوانين المنظمة للتنقل والسفر والهجرة.

- **اسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية :**

هناك عوامل متعددة تدفع الأفراد والجماعات إلى ترك الأوطان والهجرة، ويمكن تناولها كالآتي :

عوامل اقتصادية:

يُعدّ الاقتصاد والظروف المالية من أهم أسباب الهجرة والانتقال والتنقل وترك مسقط الرأس؛ حيث يرى الورفلي وآخرون أن العوامل الاقتصادية وظروف الفقر هي من أهم الأسباب الدافعة للهجرة. فأغلب المهاجرين إلى ليبيا هم من سكان دول الساحل الأفريقي؛ حيث تُعدّ الدخول منخفضة للغاية وظروف الحياة قاسية، مما ينجم عنه تراجع مستوى المعيشة وانخفاض الدخل، وتدني كافة الخدمات في الصحة والتعليم والسكن ومختلف جوانب الحياة. فيقوم الأفراد، نتيجةً لتلك العوامل، بالبحث عن فرصة للهجرة واستخدام ليبيا كدولة عبور نحو القارة الأوروبية من جهة الجنوب عبر البحر المتوسط (الورفلي علي، 2025، 18).

عوامل سياسية وأمنية:

تُعتبر النزاعات المسلحة والصراعات السياسية والحروب من أهم أسباب الهجرة؛ حيث نجد أن أغلب النازحين –وفق بيانات الهجرات– ينحدرون من مناطق الصراعات المسلحة. وتُعدّ القارة الأفريقية أكثر القارات التي تشهد صراعات ناتجة عن الانقلابات العسكرية؛ ونتيجةً لذلك تنحرف مسارات الدول، وتنتشر المجاعات والفوضى، مما يجعل الاستقرار حلمًا بعيد المنال لغالبية السكان، ويؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية وتدني مستوى المعيشة، فيصبح خيار الهجرة مطروحًا سواء أكانت شرعية أم غير شرعية (مبارك عمر، 2019، 117).ويرى مبارك إدريس أن أغلب الدول القادمين منها مهاجرون نحو ليبيا هي دول غرب أفريقيا والساحل، وكذلك دول شرق القارة؛ حيث كانت مالي وتشاد والنيجر من أكثر الدول المصدِّرة لعناصر الهجرة غير الشرعية. وقد انضم إليها المهاجرون من السودان بعد أحداث الصراعات المسلحة فيه بين الجيش الوطني وقوات الدعم السريع؛ حيث زادت الهجرات من شرق وغرب السودان بصورة كبيرة تهدد الأمن والاستقرار، مما أسفر عن فوضى واسعة أثرت سلبًا على عوامل الأمن والأمان (مبارك الدغاري، 2016، 8).

العوامل الاجتماعية والدينية:

تُعتبر العوامل الاجتماعية من أسباب الهجرة غير الشرعية؛ حيث إن غياب التقدير الاجتماعي لكثير من الأشخاص يخلق حالة من عدم التوافق مع المجتمع الذي يعيشون فيه. وتنتشر الهجرات بفعل غياب التقدير الاجتماعي، والانتباذ الاجتماعي المتعمد، بالإضافة إلى عدم القبول الاجتماعي المرتبط بالمفاهيم السائدة كعدم تقبّل العادات والتقاليد وغيرها. ويُضاف إلى ذلك الاضطهاد الديني للأقليات، وعدم قبول اختلاف المذهب أو العقيدة، فضلًا عن التمييز العنصري والتمييز الديني (أبو خشيم مصباح عياد وآخرون، 2014، 8).

ويلخص الباحث مما سبق أن عوامل الهجرة متباينة بين عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية؛ حيث تمثّل تلك العوامل الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية.

إحصائية من مكتب شئون الهجرة واللاجئين التابع لأتحاد الأوروبي مكتب جنوب المتوسط للهجرات غير الشرعية من ليبيا الفترة من 2012 حتي 2019

السنة	الدول المهاجر منها	ألأعداد للمهاجرين غير الشرعيين
2012	السودان –مصر – مالي – تشاد –النيجر –وسط افريقيا –نيجيريا–بواتسونا –الصومال –ارتيريا – جيبوتي–سورية –جنسيات اخري	48500 مهاجر غيرشرعي
2013	السودان –مصر – مالي – تشاد –النيجر –وسط افريقيا –نيجيريا–بواتسونا –الصومال –ارتيريا – جيبوتي– سورية –جنسيات اخري	48850 مهاجر غيرشرعي
2014	السودان –مصر – مالي – تشاد –النيجر –وسط افريقيا –نيجيريا–بواتسونا –الصومال –ارتيريا – جيبوتي–سورية –جنسيات اخري	47900 مهاجر غيرشرعي
2015	السودان –مصر – مالي – تشاد –النيجر –وسط افريقيا –نيجيريا–بواتسونا –الصومال –ارتيريا – جيبوتي–سورية –جنسيات اخري	46850 مهاجر غيرشرعي
2016	السودان –مصر – مالي – تشاد –النيجر –وسط افريقيا –نيجيريا–بواتسونا –الصومال –ارتيريا – جيبوتي–سورية –جنسيات اخري	45300 مهاجر غيرشرعي

2017	السودان –مصر – مالي – تشاد –النيجر –وسط افريقيا –نيجيريا–بواتسونا –الصومال –ارتيريا – جيبوتي–سورية –جنسيات اخري	45800 مهاجر غيرشرعي
2018	السودان –مصر – مالي – تشاد –النيجر –وسط افريقيا –نيجيريا–بواتسونا –الصومال –ارتيريا – جيبوتي–سورية –جنسيات اخري	43000 مهاجر غيرشرعي
2019	السودان –مصر – مالي – تشاد –النيجر –وسط افريقيا –نيجيريا–بواتسونا –الصومال –ارتيريا – جيبوتي–سورية –جنسيات اخري	42700 مهاجر غيرشرعي

ثانياً : ألأنعكاسات السلبية للهجرة غير الشرعية :

هناك انعكاسات سلبية للهجرة غير الشرعية يمكن ان تقسم انعكاسات سلبية علي المجال ألأمني ، المجال الاجتماعي والصحي ،والمجال الاقتصادي

المجال الأمني:

من أهم انعكاسات الهجرة غير الشرعية الأثر الأمني السلبي؛ حيث تتكون عصابات إجرامية تقوم بتنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية. وتبدأ العملية بوكيل أو ما يُعرف بـ"سمسار هجرة" يتلقى الأموال من الراغبين في الهجرة، وينقلهم إلى مركز تجمع في دولة العبور. وتُدار هذه المراكز خارج نطاق القانون، ولا يُراعى فيها أي معايير إنسانية أو أخلاقية؛ حيث يتم إخفاء المهاجرين غير الشرعيين لحين شحنهم بطريقة غير آدمية عبر البحر المتوسط إلى الجزر القريبة من السواحل الأوروبية، أو الإبحار إلى المياه الإقليمية الإيطالية في مراكب وسفن متواضعة. وغالبًا ما تتأثر هذه المراكز بعوامل الإبحار في المياه العميقة؛ مما يؤدي إلى حالات من الموت والغرق نتيجةً للظروف غير الآدمية.وتُعدّ الجماعات التي تدير مراكز التجميع عصابات منظمة؛ حيث تقوم بتسهيل العبور، ثم الانتقال والإقامة حتى مرحلة شحن البشر. وربما تستغل تلك العصابات هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في أعمال إجرامية، أو عمليات تهريب المخدرات، أو أنشطة أخرى غير شرعية؛ ومن ثَمَّ لُوحظ استخدام هذه العناصر في تنفيذ جرائم وفق أجندات سياسية أيضًا، يمكن أن تضر بالأمن القومي للدول، خاصة في ظل غياب الرقابة الأمنية أو وجود عناصر متواطئة تساعد على ذلك

لإحداث فوضى سياسية. ولذلك، تُعدّ الهجرة غير الشرعية شديدة التأثير في المجال الأمني (قرابيل هند، بالنور خالد، 2025، 148).

المجال الاجتماعي والصحي:

تُحدث الهجرة غير الشرعية تأثيرًا كبيرًا في المجالين الاجتماعي والصحي، نتيجةً لتباين ثقافات المهاجرين القادمين من دول غرب وشرق أفريقيا من حيث المفاهيم الحضارية، ومدى احترام القيم والتقاليد والمحاذير الاجتماعية؛ مما يشكل عائقًا رئيسيًا أمام التقبل الاجتماعي للمهاجرين. ويتطلب بقاء هؤلاء المهاجرين بصورة غير شرعية إخضاعهم لإعادة تأهيل نفسي واجتماعي وصحي؛ حيث وُجد أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين –بحسب إحصائيات مراكز الإيواء– مصابون بأمراض متوطنة، خاصة الملاريا والفيلاريا والكوليرا، بالإضافة إلى أمراض نقص المناعة الناتجة عن الممارسات الجنسية غير الآمنة؛ مما يشكل خطرًا داهمًا على المجالين الاجتماعي والصحي للدول المهاجَر إليها (المختار طه الكوني، 2025، 424).

المجال الاقتصادي:

يؤدي المجال الاقتصادي دورًا حيويًا في مواجهة الهجرة غير الشرعية؛ حيث تؤثر هذه الظاهرة في المدخلات الاقتصادية للدول المهاجَر إليها أو دول العبور. وتتلخص تلك الإشكاليات في عدد من المحددات الرئيسية؛ إذ إن السبب الرئيسي لهجرة أغلب المهاجرين هو الظروف الاقتصادية الطاحنة التي يمر بها هؤلاء الأفراد، والتي تشكل معوقات كبيرة أمام سبل عيشهم؛ مما يضطرهم إلى اللجوء للهجرة غير الشرعية وسيلةً للتغلب على هذه الظروف الصعبة. وتشير دراسة الورفلي إلى أن من أسباب الهجرة غير الشرعية فقدان الأمن الاقتصادي؛ حيث إن غياب التنمية في البلدان المهاجَر منها يشكل أزمة حقيقية لمستقبل العيش. ويرى الورفلي أيضًا أن قضية عدالة التنمية بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، هي قضية محورية مهمة تنبثق منها المعالجات الحقيقية لقضية الهجرة غير الشرعية. وبناءً عليه، نجد أن غياب التنمية ومفاهيم العيش الاقتصادي الآمن –نتيجة خلل السياسات الاقتصادية للدول والمعايير الأخلاقية لها– أسفر عن مشكلات كبيرة في قطاعات العمل والتنمية؛ فكان ذلك سببًا رئيسيًا في الإخلال بالتوازن والأمن الاستراتيجي (الورفلي علي، 2025، 23).

ثالثًا: ليبيا والظروف السياسية بعد ثورة فبراير 2011 كبوابة رئيسية لتدفقات الهجرة:

مرت ليبيا بعد أحداث ثورة فبراير 2011 بعدد من المتغيرات السياسية التي أثرت بصورة سلبية في الحياة العامة والسياسية. وقد تمثلت تلك المرحلة في محاولة إرساء نظام جديد للبلاد، وإعادة الأمن والاستقرار

والسلام إلى ربوع ليبيا، والتوافق على مرحلة سياسية جديدة ينعم فيها الليبيون بالأمن والرخاء والازدهار. ولكن حدثت إشكاليات وانقسامات كثيرة أسفرت عن أزمات أمنية وسياسية نتيجةً لتدخل أجندات أجنبية؛ فكانت هناك تداعيات خطيرة لهذا الأمر أثرت سلبًا في الجانبين الأمني والاقتصادي بصورة غير مباشرة (النجلي محمد علي، 2018، 33).

أولًا: ليبيا وموقعها الجغرافي وأهميته الاستراتيجية

- **الحدود البحرية:**

تقع ليبيا في الشمال الغربي للقارة الأفريقية، وتقابل القارة الأوروبية من جهة البحر المتوسط. وتبلغ السواحل الليبية على البحر المتوسط –من المعبر الحدودي المصري بالسلوم حتى المعبر التونسي برأس جدير– حوالي 1952 كيلومترًا تقريبًا؛ مما يشكل أكبر واجهة ساحلية لدولة على البحر المتوسط. وبالإضافة إلى طول السواحل الليبية، فإنها تضم أقرب نقاط الحدود إلى القارة الأوروبية من خلال جزيرة لامبيدوزا الإيطالية؛ حيث تبلغ أقرب مسافة بحرية بين ليبيا وجنوب أوروبا الإيطالية أقل من 300 كيلومتر، بينما تُعدّ المسافة إلى مالطا قريبة من طرابلس وما حولها بنحو 300 كيلومتر تقريبًا. أما المسافة بين السواحل الشرقية لليبيا –مثل طبرق– وجزيرة كريت فتُعدّ أطول نسبيًا؛ إذ تبلغ قرابة 550 كيلومترًا تقريبًا، وتُعتبر نقطة انطلاق نحو الأراضي الإيطالية وجنوب القارة الأوروبية. ولذا، يقصد المهاجرون غير الشرعيين ليبيا بوصفها دولة عبور نحو القارة الأوروبية.وقد انتشرت عصابات التهريب عبر السواحل الليبية بسبب التقصير الأمني الناتج عن الانقسامات السياسية؛ مما أحدث فراغًا أمنيًا كبيرًا أسفر عن تسلل الكثيرين من دول مختلفة في شرق القارة الأفريقية وغربها، وحتى شمالها وجنوبها، بغرض الهجرة إلى أوروبا. وتشكلت عصابات إجرامية دولية لاستجلاب الراغبين في الهجرة، وإنشاء مراكز إيواء للإبحار غير الشرعي نحو أوروبا من السواحل الليبية –سواء من شرق البلاد أو غربها– مقابل مبالغ مالية طائلة، أو مقابل عمليات تهريب للمواد المخدرة وممارسة شتى الطرق غير المشروعة، في ظل غياب القدرة الأمنية الليبية الكافية لضبط السواحل والحدود (يوسف مسعود علي، 2023، 110).



ليبيا والأمن الأورومتوسطي:

تؤدي ليبيا دورًا مهمًا في الأمن الأورومتوسطي، نظرًا لموقعها الفريد على ساحل البحر الأبيض المتوسط؛ مما يجعلها ذات أهمية كبيرة بوصفها دولة عبور نحو جنوب أوروبا. وسنوضح الأسباب من خلال استعراض المسارات الساحلية الليبية بوصفها نقاط عبور وتجمع للوصول إلى جنوب أوروبا، وتحديدًا إيطاليا واليونان؛ إذ يمكننا من خلال استعراض تلك المسارات معرفة الدور الحقيقي لليبيا في ملف الهجرة غير الشرعية (الزناتي محمد عبيد، 2013، 23).

نقاط التهريب والاتجار بالبشر عبر الحدود البحرية الليبية:

- **مسار غرب ليبيا (المنطقة الغربية):**

يُعدّ هذا المسار الأقدم والأكثر نشاطًا نظرًا لقربه الجغرافي من الجزر الإيطالية. وتشمل أبرز مناطق الانطلاق فيه الآتي: شواطئ زوارة، وصبراتة، والقرة بوللي، والزاوية، وتاجوراء؛ حيث تستهدف السفن المتهالكة والقوارب الخشبية جزيرة لامبيدوزا أو جزيرة صقلية، وكلاهما يُعدّ بوابة عبور رئيسية نحو أوروبا عبر الحدود الإيطالية. وتُعتبر السواحل المذكورة الأكثر استخدامًا للتهريب رغم محاولات الجهات الأمنية ضبطها؛ إذ تعتمد عمليات تهريب السلع والاتجار بالبشر على أفراد مدربين على اتصال بجهات تسهل لهم الحصول على المعلومات الأمنية للحماية، وتوفر لهم مراكز تجميع بعيدة عن المناطق الساحلية. وتُعدّ هذه المراكز أماكن تجميع لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين؛ حيث يمكثون فيها مدة تتراوح ما بين أسبوع وشهر أو أكثر لحين توافر الأوقات المناسبة أمنيًا وبحريًا للإبحار نحو أوروبا. وأغلب المهاجرين

عبر تلك النقاط هم من دول غرب وشرق أفريقيا، ومصر، والسودان، ودول آسيوية متعددة كسوريا، وفلسطين، والفلبين، وكمبوديا، ونيبال وغيرها (الزناتي محمد إبراهيم، 2013، 44).

- **مسار شرق ليبيا (المنطقة الشرقية):**

شهد هذا المسار نشاطًا ملحوظًا بعد ثورة فبراير 2011؛ فمع الانفلات الأمني الذي أعقب الثورة وتدخل الكثير من الأجندات الإقليمية، حدث فراغ أمني في تأمين الساحل الشرقي الممتد من درنة والبيضاء وطبرق وبنغازي. وتُعدّ جزيرة كريت المقصد الأول من المنطقة الشرقية؛ حيث تبلغ المسافة إليها ما بين 600 و670 كيلومترًا تقريبًا، تليها الجزر والسواحل الإيطالية التي تبعد نسبيًا عن المناطق الشرقية؛ حيث تُعتبر منطقة كالابريا في الجنوب وجزيرة سردينيا مقصدًا للمهاجرين. وتزيد المسافة في هذا المسار نسبيًا عن الإبحار من جهة الغرب، كما تُعدّ أكثر صعوبة في الإبحار بفعل التيارات البحرية في فترات الشتاء والأعاصير البحرية، وكذلك بُعد المسافة من اليابسة حتى المياه الإقليمية لليونان أو إيطاليا. وكان أغلب المهاجرين في تلك الفترة، التي أعقبت ثورات الربيع العربي، من مصر، والسودان، ودول الغرب الأفريقي (عبد العزيز طريح، 1996، 35).

- **الحدود البرية :**

تشكل الحدود البرية الليبية أزمة أمنية كبيرة؛ حيث يبلغ إجمالي طول الحدود البرية الليبية نحو 4383 كيلومترًا، ولها حدود دولية مشتركة مع 6 دول عربية وأفريقية، وهي: مصر من الشرق بطول يبلغ نحو 1115 إلى 1150 كيلومترًا من خليج السلوم شمالًا حتى جبل العوينات جنوبًا، وتشاد من الجنوب بطول يبلغ نحو 1050 إلى 1055 كيلومترًا، والجزائر غربًا بطول يبلغ نحو 982 إلى 989 كيلومترًا، وتونس من ناحية الشمال الغربي بطول يبلغ نحو 459 كيلومترًا، والسودان من الجنوب الشرقي بطول يبلغ نحو 383 كيلومترًا تقريبًا، والنيجر من الجنوب الغربي بطول يبلغ نحو 342 إلى 354 كيلومترًا تقريبًا. وتُعتبر الحدود البرية الجنوبية. وتُعدّ الحدود البرية الجنوبية والغربية الأكثر اتساعًا وانفتاحًا نحو الغرب الأفريقي ومنطقة الساحل من ناحية تشاد والنيجر والجزائر (كمحطة عبور لمهاجري مالي)، كما تمثل هذه الحدود –إلى جانب الجهة الشرقية– أكثر المنافذ التي تنطلق منها الهجرات غير الشرعية نحو ليبيا؛ حيث تنشط التدفقات من الجهة الشرقية نحو السودان، فضلًا عن وجود هجرات مصرية عبر البر شرقًا أو عبر البحر، تكون ليبيا فيها إما هدفًا للإقامة والعمل، أو دولة عبور نحو أوروبا (عبد العزيز طريح، 1996، 38).

جدول ملخص لأبرز مراكز الإيواء والجهات الفاعلة في ليبيا

اسم المركز / الفرع	الموقع الجغرافي	أبرز المهام والأنشطة
مركز إيواء شرق طرابلس (تاجوراء)	طرابلس	إيواء المهاجرين وتنسيق الترحيل عبر مطار معيتيقة.
مركز أبو سليم لمكافحة الهجرة	طرابلس	مركز إيواء نموذجي للرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية.
مركز إيواء طريق السكة	طرابلس	استقبال وإيواء المهاجرين المحالين من مديريات الأمن.
مركز إيواء والترحيل قنفودة	بنغازي	تجميع وترحيل المهاجرين في المنطقة الشرقية
فرع جهاز مكافحة الهجرة – البطنان	طبرق / مساعد	ضبط المرحلين عبر المنفذ البري مع مصر.

اللجنة العليا لمتابعة ملف الهجرة غير الشرعية والحدود "المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء الليبي رقم (16) لسنة 2024 م

المخاطر والتحديات الأمنية:

وفقًا للدراسات، صنفت المنظمة الدولية للهجرة ووكالة حماية الحدود الأوروبية الطرق البحرية الليبية ومساراتها بأنها من أكثر مسارات الهجرة خطورة؛ وذلك لعدة أسباب تشمل الآتي:

- **الغرق والموت** :تتم أغلب رحلات الهجرة عبر قوارب متهالكة وقديمة، تفتقر إلى معايير الأمن البحري المعتادة، بالإضافة إلى تحميل أعداد كبيرة من المهاجرين على تلك القوارب أو السفن تفوق قدرتها أو سعتها الطبيعية؛ فنجد أن السفينة أو القارب الذي يُفترض أن يحمل عشرات الأفراد، قد يُحمَّل بأكثر من مئات الأفراد دون أي اعتبار لمتطلبات السلامة والأمن البحري. ويُضاف إلى ذلك سقوط مئات المفقودين بفعل الغرق أثناء الإبحار في مناطق بحرية وعرة، أو نتيجة التيارات البحرية وانقلاب تلك القوارب أو السفن (نجاعي حنان، 2018، 47).
- **استغلال الشبكات الإجرامية** :يقع هؤلاء المهاجرون تحت طائلة القانون الدولي بوصفهم مهاجرين غير شرعيين يحاولون اختراق حدود دول وحدود إقليمية دون تصريح رسمي بذلك؛ فيقوم أفراد وعصابات باستغلالهم مقابل أموال طائلة دون اكتراث لسلامتهم وأمنهم، وإجبارهم على الإبحار أو السباحة لمسافات

تمتد لعشرات الكيلومترات قبل الوصول إلى السواحل والحدود الإقليمية؛ مما يعرضهم لمخاطر الموت غرقًا.

- **المخاطر البرية** :انتشرت بعد ثورة فبراير 2011 عمليات عنف من قِبل عصابات مسلحة، وأعمال قتل واستيلاء على الممتلكات والأموال عبر الطرق البرية؛ حيث كان الانفلات الأمني في الفترة من 2011 حتى 2016 ظاهرًا بفعل أعمال العنف التي يرتكبها قطاع الطرق، وعمليات الخطف والقتل واستهداف العناصر الأجنبية. فانتشرت الكثير من الجرائم، وقُتل العديد من الأشخاص عبر عمليات خطف وسطو واستيلاء على الأموال؛ وشملت تلك العمليات مناطق كثيرة بين المدن والبلدات في ليبيا. ولذا، واجه كثير من المهاجرين مخاطر جسيمة تهدد أمنهم وسلامتهم على الطرق والحدود البرية (زيدي نسمة، 2015، 37).

رابعًا: الجهود الليبية والدولية للحد من الظاهرة والتحديات

قامت الأمم المتحدة والهيئات الدولية بوضع البروتوكولات اللازمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق البر والبحر والجو وتجريمها. ومن واقع الأمر، اهتمت ليبيا بعقد اتفاقات دولية وإبرامها مع الجانب الأوروبي وفق نظم واتفاقيات قانونية تهدف إلى المحافظة على الأمن الأورومتوسطي (ابزيم خالد، كعيبة سالم، 2019، 429).

أولًا: الجهود الدولية والأممية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

شكلت مشكلة الهجرة غير الشرعية خطرًا على الدول والحكومات باعتبارها المتضرر الأكبر منها، مما جعلها تهديدًا يجب إيقافه من قِبل الدول والحكومات. وقد دفع ذلك الأمم المتحدة إلى تبني العديد من الاتفاقيات الدولية التي صنفت تلك الممارسة بوصفها جريمة منظمة الأركان؛ فأبرمت "**بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو**"، حيث يُعدّ هذا البروتوكول الوثيقة القانونية الخاصة بمحاربة الهجرة غير الشرعية، والتي تهدف إلى منع وقوع الجريمة، بالإضافة إلى ضمان سلامة المهاجرين وضمان عودتهم إلى ديارهم.

وقد نص البروتوكول على منع ومكافحة تهريب المهاجرين والدخول غير المشروع إلى حدود الدول عبر البر والبحر والجو، واعتبر أن أي جهة تسمح أو تتساهل في عبور وتجميع مهاجرين غير شرعيين بغرض الاتجار بهم –عبر إعداد وثائق سفر أو هوية مزورة، أو اتخاذ تدابير للحصول على تلك الوثائق–

تُعدّ مرتكبة لفعل مُجرَّم قانونًا، ويتم التعامل معها بصورة فاعلة من قِبل السلطات الإقليمية (الجهائي عبد الناصر، 2019، 63).

اتفاقية قانون البحار الدولية:(1982)

اعتُبرت تلك الوثيقة دستورًا للمحيطات كونها تعزز صيانة السلم والأمن الدوليين، فضلًا عن أنها تعمل على وضع حلول توفيقية لتيسير حرية الملاحة وحماية وصون الموارد البحرية. وقد نصت الاتفاقية في المادة التاسعة عشرة من قانون البحار لعام 1982 على اعتبار إنزال أشخاص أو سلع دون موافقة الطرفين –الطرف الأول الناقل للأفراد والسلع، والطرف الثاني المستقبِل– ودون اتفاق وموافقات أمنية تضمن المرور الآمن للسلع والأفراد دون عوائق، جريمةً يُحاسَب عليها كل من خالف الاتفاق. ومنحت الاتفاقية للدول التي تُخترَق حدودها البحرية خارج نطاق الاتفاق الحق في المقاضاة الدولية، ومصادرة السفن والبضائع، وتوقيف الأفراد ومحاكمتهم وفقًا لمواد القانون الجنائي المحلي أو الدولي (الجهائي عبد الناصر، 2019، 65).

بيان الرباط:(2006)

طالبت 60 دولة أفريقية وأوروبية بمساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمعالجة ملف الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا. وخرج البيان بتوصيات تهدف إلى منع الهجرة من خلال إنشاء مراصد للمراقبة وتأمين السواحل بدوريات متواصلة، ومكافحة الفساد المالي المسبب للتراخي الأمني، وتطبيق قانون الاشتباه في الهجرة غير الشرعية عند استقلال المراكب أو السفن، وتكثيف التفتيش على كافة السفن والوثائق، وتسيير دوريات بحرية مستمرة تضمن الكشف المبكر. وقد قامت عدة دول بإنشاء أجهزة لمراقبة الهجرة غير الشرعية وإجراء التحريات اللازمة عند الاشتباه. كما دعا البيان إلى إدخال شبكات الرصد الإلكتروني لمواجهة الظاهرة، وكذلك إعادة المهاجرين إلى دولهم، ومعاقبة كل من قام بالتجميع أو تسهيل عمليات العبور (أبو خشيم مصباح عياد وآخرون، 2014، 18).

التعاون الأورومتوسطي للحد من الهجرة غير الشرعية:

جاءت دعوة البرلمان الأوروبي عام 1990 إلى ضرورة بذل كافة الجهود لمعالجة القضايا التي تثيرها الهجرة غير الشرعية في الحوض المتوسطي، مبرزًا دور الفارق في المستوى المعيشي في تفاقم هذه الظاهرة. ونجحت اللجان في معالجة الظاهرة من خلال عدد من الاتفاقيات، كالآتي:

اتفاقية شنغن:(Schengen)

أُصدرت هذه الاتفاقية عام 1985، وتضم 42 مادة؛ حيث تمنح الحق لمواطني الدول الأعضاء في التنقل والإقامة القانونية من خلال تأشيرات تُمنح للدخول إلى منطقة شنغن، حيث تُطبَّق القواعد المشتركة للسفر والترحال. ولضمان الأمن داخل المنطقة، تم تعزيز التعاون الدولي بوثيقة أخرى للتنظيم الأمني والقانوني بموجب معاهدة أمستردام عام 1997؛ نظرًا لأن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ليست منضمة إلى منطقة شنغن، وبعض الدول الموقعة على شنغن ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، نظمت الدول الموقعة على الاتفاق شروط الدخول والخروج والإقامة ومدتها وفق معايير أمنية بحتة. إلا أن الاتفاقية واجهت صعوبات كثيرة، خصوصًا من طرف الدول التي لا تخضع حدودها الدولية الخارجية لحراسة مشددة؛ مما يسمح بدخول المهاجرين غير الشرعيين، ويخلق الكثير من الإشكاليات في التعامل مع الموقف نتيجة تسلل أفراد عبر منافذ غير قانونية (المختار طه الكوني، 2025، 427).

التعاون في إطار حوار (5+5) وسياسة الجوار الأوروبية:

للحد من الهجرة غير الشرعية، تهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى إقامة علاقات متميزة مع الدول القريبة والمجاورة للاتحاد الأوروبي على أساس الالتزام المشترك بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، ومبادئ اقتصاد السوق وفقًا للعرض والطلب، وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وتعود تلك الوثيقة إلى عام 2003؛ حيث نظمت علاقة الجوار مع 16 دولة في المنطقتين الجنوبية والشرقية، وهدفت الاتفاقية إلى إقامة حوار دولي وسياسي واجتماعي مع دول الجوار مع التركيز على العلاقات التجارية والاقتصادية.وبالنسبة للهجرة غير الشرعية، هدفت سياسات الجوار الأوروبية إلى تفعيل القوانين إلى جانب مراعاة الأوضاع الإنسانية؛ حيث يُسمح للأفراد الذين تنطبق عليهم الشروط القانونية بدخول أوروبا، بينما يتم العمل على إعادة الأشخاص الذين لا تنطبق عليهم شروط دخول الاتحاد الأوروبي إلى ديارهم أو بلدان انطلاقهم بطريقة آدمية. ويُقصد بحوار (5+5) الحوار والمناقشات التي تجمع بين أهم خمس دول أوروبية في غرب المتوسط (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، مالطا) وأهم خمس دول مغاربية مجاورة للاتحاد الأوروبي، وهي: ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا (مبارك عمر، 2019، 121).

الدور الليبي في معالجة الظاهرة بعد ثورة فبراير 2011:

شرعت السلطات الليبية في حصر بؤر التهريب في المنطقة الشرقية؛ حيث شهدت مناطق عدة نشاطًا كبؤر لتهريب البشر والهجرة غير الشرعية في الفترة التي أعقبت الانفلات الأمني في فبراير 2011، وخاصة في طبرق ودرنة وبعض المناطق المتاخمة لبنغازي من ناحية الساحل. وتم ذلك من خلال سلاح المخابرات العسكرية الليبية في المنطقة الشرقية، وسلاح الحدود، والأمن الوطني الليبي؛ وذلك بوضع خطة شملت تسيير دوريات مستمرة على السواحل الممتدة من الحدود البحرية مع مصر وحتى السواحل الشرقية لليبيا، والقبض على المشتبه بهم ممن يتخذون من المساكن والأبنية مراكز للتجميع، ومهاجمة الأوكار والقبض على من فيها من الراغبين في الهجرة غير الشرعية.

ومما قامت به الحكومة الليبية أيضًا: إعادة ضبط الدخول إلى الأراضي الليبية من خلال اشتراط الموافقات الأمنية المسبقة من الجهات المختصة، وعدم السماح بالدخول غير الشرعي، ومراجعة الإقامات، والترحيل الفوري للمخالفين على نفقة دولهم. كما أُنشئ مركز لدعم مراقبة الحدود البرية والساحلية وربطه بمنظومة وزارة الدفاع، وجهاز الأمن الوطني الليبي، والاستخبارات الليبية؛ إذ إن الأمر لم يقتصر على تهريب البشر فحسب، بل امتد ليشمل كافة السلع، والمواد المخدرة، وتصدير عناصر إجرامية من عصابات تعمل على نشر الفوضى والفرقة وفق أيديولوجيات وأجندات ممولة من بعض الدول (مبارك إدريس طاهر الدغاري، 2016، 13).

وعلى صعيد المنطقة الغربية، اتُّخذت إجراءات مشابهة تضمن عدم استخدام الأراضي الليبية منفذًا للهجرة غير الشرعية؛ ومن ثَمَّ تعاونت الحكومة الليبية مع الجانب الأوروبي في إعادة تنظيم السفن العابرة، وإنشاء نظام للمراقبة والإبلاغ، وتسيير دوريات مشتركة مع قوات خفر السواحل والحدود لدول جنوب أوروبا، وتبادل الخبرات في أنظمة المراقبة والملاحقة المستمرة وتتبع السفن. كما أُجريت تدريبات مشتركة، وتم إمداد المراكز الليبية بالزوارق، والأسلحة الخفيفة، وأجهزة التتبع والاتصالات؛ مما أسفر عن خفض معدلات الهجرة غير الشرعية بنسبة تتجاوز 75% عما كانت عليه عقب ثورة فبراير 2011. وقد قامت عدة حكومات أوروبية بدعم جهود نزع التوترات في مؤتمر باليرمو عام 2018 (ومؤتمر برلين عام 2020) لأجل ضمان الاستقرار وعدم استغلال الفراغ الأمني في ليبيا بسبب النزاعات وتحولها إلى مصدر قلق لأوروبا من خلال تدفقات الهجرة غير الشرعية (زيدي نسمة، 2015، 38).

خامسًا: الأطر الأمنية والقانونية لمعالجة الظاهرة

أوضحت الدراسات أن الهجرة غير الشرعية تُعدّ وسيلةً وليست غاية في كثير من الحالات؛ وذلك في إطار محاولات تصدير عناصر إجرامية هاربة من تنفيذ أحكام جنائية داخل بلدانها، أو عناصر شديدة الخطورة ذات خلفيات وأجندات مخابراتية مختلفة لتنفيذ عمليات إرهابية، أو أعمال تجسس، أو جرائم منظمة متنوعة؛ مما يجعل الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدًا لا يقتصر على الأمن العام فحسب، بل يمتد ليهدد الأمن القومي والسلم المجتمعي.

أولًا: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الأورومتوسطي

خلّفت الهجرة غير الشرعية تداعيات خطيرة على الأمن الأورومتوسطي؛ حيث تُعدّ المنطقة الأورومتوسطية من أكثر المناطق حساسيةً سياسيًا واقتصاديًا في العالم. وتمثل هذه المنطقة جسرًا استراتيجيًا يربط بين قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا، وتحتل مكانة محورية في التجارة والسياسة العالمية بفضل موقعها الجغرافي الفريد وأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية. وقد هدفت الشراكة الأورومتوسطية إلى إنشاء مجموعة إقليمية متكاملة بمشاركة البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة (خديجة بن نبقة، 2014، 77).

وتفرض العوامل الجغرافية لهذه الدول عليها العمل على تطوير الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحققة للشراكة والتكامل. وقد أكدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة على أهمية التأسيس لقطب إقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال إرساء "منطقة أورومتوسطية للسلام والاستقرار والأمن"، تتميز بالجاذبية الاقتصادية وتشكل مركزًا لسياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة. ومن ثَمَّ، تعوق الهجرة غير الشرعية جوانب مهمة في التعاون الأورومتوسطي، يمكن إيجازها في العوامل الآتية:

1. تأخير الاندماج الاقتصادي :إعاقة تنفيذ الخطط الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق معدلات النمو المستهدفة في كافة الأنشطة الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول شمال القارة الأفريقية.
2. التأثير السلبي في الأمن والأمان :زعزعة الاستقرار في منطقة البحر المتوسط، وخاصة في جنوبه، وتسهيل تدفق أشخاص غير مؤهلين للاندماج الثقافي أو الحضاري في المجتمعات الأوروبية.
3. غياب التكامل الأمني :ضعف التنسيق الأمني بين دول جنوب القارة الأوروبية ودول شمال أفريقيا، وارتفاع تكلفة تأمين الحدود ومعايير الأمن والأمان داخل نطاق البلدان الأورومتوسطية.

4. ضياع فرص الاستثمار والتأهيل :عدم الاستفادة المثلى من الاستثمارات الموجهة لتأهيل وتدريب الكوادر البشرية، وتعليم الحرف ونقل المعرفة التكنولوجية ضمن حزم المعونات الدولية، نتيجة توجيه الجهود والموارد نحو الاحتواء الأمني للهجرة غير الشرعية.
5. انتشار الفوضى والقرصنة :تفاقم الأنشطة غير المشروعة والانفلات الأمني داخل نطاق البحر المتوسط؛ مما يشكل خطرًا داهمًا على كافة الدول شمالًا وجنوبًا، ويعيق معدلات التنمية والاستغلال الاقتصادي والتعاون المشترك بين ضفتي المتوسط.
6. تأخير المشروعات التنموية الكبرى :تعطل مشروعات استغلال الطاقة المتجددة، ومواجهة التغيرات المناخية، والربط الكهربائي وغيرها، نتيجة استنزاف الجهود والموارد بفعل فوضى الهجرة غير الشرعية وتداعياتها (بلهامش سليم، 2019، 148–151).

ويستخلص الباحث مما سبق أهمية التنسيق الأمني بين دول الجوار لإيقاف الهجرة غير الشرعية؛ نظرًا لأثرها السلبي في استنزاف الإنفاق الأمني لمكافحتها بدلًا من توجيه تلك الأموال لإقامة مشروعات اقتصادية تخدم دول شمال القارة الأفريقية ومنها ليبيا، وهو ما ينعكس سلبًا على معدلات التنمية، ويحدّ من زيادة فرص الاستثمار وتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة تدني مستوى المعيشة والبطالة.

ثانيًا: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي

تأثرت ليبيا باستهداف عصابات دولية ذات أجندات سياسية لقضايا التهريب بصفة عامة، مستغلةً غياب الدور المركزي للسلطات، وحالة عدم التوازن الأمني بسبب الفراغ الأمني، ومهاجمة عناصر الأمن والمقرات الأمنية؛ مما أسفر عن تحول ليبيا إلى ساحة للميليشيات المسلحة التي تفرض الأمن وفقًا لمفاهيم خاصة. وقد حدثت انتهاكات عدة ساهمت في فتح الطريق أمام المتسللين والعصابات والشبكات الإجرامية لاقتحام الحدود الإقليمية الشاسعة لليبيا عبر المسارات البرية والبحرية، والسماح بتهريب المخدرات والسلع، بالإضافة إلى عصابات الاتجار بالبشر التي جعلت ليبيا مرتعًا لكثير من الأفارقة، وأيضًا المتضررين من ثورات الربيع العربي في مصر وتونس وسوريا؛ مما أسفر عن إدخال أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين من قِبل تلك العصابات مقابل عوائد مالية كبيرة.

وقد أسفر ذلك عن أضرار جسيمة بالأمن القومي الليبي، يمكن إدراج أبرز مخاطرها في النقاط الآتية (أبو زيد محمد محمد، 2019، 31):

اختراق أجهزة المخابرات والتنظيمات الإرهابية :تسلل عناصر تابعة لعدد كبير من أجهزة المخابرات عبر الحدود إلى داخل ليبيا، وتمويلهم لتنظيمات إرهابية بغرض زيادة الانقسامات والانشقاقات بين مكونات المجتمع الليبي شرقًا وغربًا، وتمزيق الوحدة الوطنية بين أبناء الوطن الواحد.

الضغط الديموغرافي والاقتصادي :زيادة أعداد النازحين الأفارقة من دول غرب أفريقيا ومن السودان بصورة كبيرة، وكذلك من جنسيات أخرى من مصر والجزائر ودول آسيوية؛ حيث قُدِّرت أعدادهم بأكثر من مليون نازح، بينما قدرتها مؤسسات أخرى بنحو 880 ألف نازح استهدفوا المدن الليبية في الفترة من 2013 حتى 2018. وقد جعل ذلك ليبيا تتأثر اقتصاديًا عبر الضغوط المتزايدة على الموارد الاقتصادية في ظل فوضى إدارة تلك الموارد بسبب الظروف الأمنية والتشتت والانقسام.

تفاقم تهريب المواد المخدرة :زيادة تهريب المواد المخدرة بكافة أنواعها؛ حيث صُنفت ليبيا في عام 2015 كأحد أبرز مراكز الاتجار بالمخدرات القادمة من أسواق أمريكا الجنوبية، ومن كولومبيا وكوبا ودول أخرى. وقد بلغ حجم الاتجار ما يفوق 30 مليون دولار في النصف الأول من ذلك العام، مع وجود أرقام متباينة للنصف الثاني من العام وللسنوات 2016 و2017 و2018، وهو ما يعكس تحول ليبيا إلى سوق دولي لتهريب المواد المخدرة؛ مما جعلها بؤرة خطيرة تهدد أمن وسلامة المجتمع الليبي والمجتمعات المحيطة به.

انتشار السلاح والجريمة المنظمة :ساعدت حركات النزوح عبر الحدود مع تشاد والنيجر –في ظل الانفلات الحدودي– على تهريب كميات كبيرة من السلاح الخفيف والثقيل إلى ليبيا. ويتضح ذلك من خلال الإحصائيات الواردة من جهاز الأمن الليبي، والتي تشير إلى دخول أكثر من مليون ونصف المليون قطعة سلاح متنوعة وذخائر في الأعوام من 2014 حتى 2017؛ مما شكّل صعوبة بالغة أمام استعادة الأمن والنظام، وأدى إلى ظهور قطاع الطرق والعصابات الإجرامية، وانتشار الجريمة والعنف بصورة غير مسبوقة، وتكوين ميليشيات كثيرة استخدمت السلاح للترويع وأعمال العنف لفرض نفوذ جبهات سياسية معينة.

تسلل الفارين من العدالة :ساعدت الهجرة غير الشرعية إلى الأراضي الليبية على دخول أشخاص فارين من أحكام جنائية ومعتادي إجرام وعنف بصورة كبيرة؛ مما أضر بالأمن والأمان في ربوع البلاد.

تراجع المكانة الدولية لليبيا :أدت الهجرة غير الشرعية وتداعياتها إلى تراجع مكانة ليبيا الدولية والمتوسطية بوصفها دولة ذات تاريخ عريق وموارد اقتصادية كبيرة من النفط والمعادن والمزروعات وحركة التجارة بين الشرق والغرب؛ حيث صُنفت في بعض التقارير والتصنيفات الغربية كدولة تؤوي الإرهاب،

مما قد يُتخذ ذريعةً من قِبل المتربصين بها لمحاولة السيطرة على أراضيها ومواردها وثرواتها النفطية تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

تغير النسيج الاجتماعي والثقافي :أدت الهجرة غير الشرعية إلى تغير النسيج الاجتماعي الليبي؛ حيث فقدت ليبيا أثناء ثورة فبراير 2011 وما بعدها أعدادًا كبيرة من الشباب نتيجة أعمال العنف التي أعقبت الثورة، وهو ما تزامن مع تغير في التركيبة السكانية جراء تدفق مهاجرين من مختلف الجنسيات الأفريقية والآسيوية، وما صاحب ذلك من تغير في أنماط الثقافة والعادات والتقاليد التي أثرت في الحياة الاجتماعية في ليبيا بشكل كبير.

فوضى سوق العمل وتجنيد المهاجرين :تأثرت ليبيا بحركات النزوح والمهاجرين غير الشرعيين في ظل غياب مراكز التسجيل أو الإقامات وتأشيرات العمل الرسمية؛ فضربت السوق الليبية فوضى عارمة بسبب زيادة أعداد هؤلاء المهاجرين عن حاجة سوق العمل، بالإضافة إلى استغلالهم من قِبل الميليشيات المتنازعة لتوظيفهم في الصراعات الدائرة، أو من قِبل العصابات في الأعمال الإجرامية (المصراتي عبد الله، 2014، 202).

ومن ثَمَّ، يمكن من خلال ما سبق عرضه توضيح أثر الهجرة غير الشرعية في ليبيا، وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأمن القومي الليبي؛ حيث أسهمت بصورة سلبية في اختلال التوازن الأمني وزعزعة الاستقرار في البلاد.

الخاتمة

إن الهجرة غير الشرعية في ليبيا ليست مجرد قضية محلية داخلية، بل هي قضية إقليمية متعددة الأبعاد لها تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية، تعكس حالة التوترات والنزاعات داخل منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية. وقد تأثرت ليبيا باستهداف عصابات دولية ذات أجندات سياسية لقضايا التهريب بصفة عامة؛ مستغلةً غياب الدور المركزي للسلطات، وحالة عدم التوازن الأمني بسبب الفراغ الأمني ومهاجمة عناصر الأمن والمقرات الأمنية. وقد أسفر ذلك عن تحول ليبيا إلى ساحة للميليشيات المسلحة التي تفرض الأمن وفقًا لمفاهيم خاصة؛ فحدثت انتهاكات عدة ساهمت في فتح الطريق أمام المتسللين والعصابات والشبكات الإجرامية لاقتحام الحدود الإقليمية الشاسعة لليبيا عبر المسارات البرية والبحرية، وتهريب المخدرات والسلع، بالإضافة إلى نشاط عصابات الاتجار بالبشر . كما خلّفت الهجرة غير الشرعية تداعيات خطيرة على الأمن الأورومتوسطي؛ حيث تُعدّ المنطقة الأورومتوسطية من أكثر المناطق حساسيةً سياسيًا واقتصاديًا في العالم، وتمثل جسرًا استراتيجيًا يربط بين قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا،

وتحتل مكانة محورية في التجارة والسياسة العالمية بفضل موقعها الجغرافي الفريد وأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية. وقد هدفت الشراكة الأورومتوسطية إلى إنشاء مجموعة إقليمية متكاملة بمشاركة البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة . وفي المقابل، شرعت السلطات الليبية في حصر بؤر التهريب في المنطقة الشرقية التي شهدت نشاطًا ملحوظًا في تهريب البشر خلال الفترة التي أعقبت الانفلات الأمني في فبراير 2011، وخاصة في طبرق ودرنة وبعض المناطق المتاخمة لبنغازي من ناحية الساحل؛ وذلك من خلال سلاح المخابرات العسكرية الليبية في المنطقة الشرقية، وسلاح الحدود، والأمن الوطني الليبي، عبر وضع خطة شملت تسيير دوريات مستمرة على السواحل الممتدة من الحدود البحرية مع مصر وحتى السواحل الشرقية لليبيا، والقبض على المشتبه بهم ممن يتخذون من المساكن والأبنية مراكز للتجميع، ومهاجمة الأوكار والقبض على من فيها من الراغبين في الهجرة غير الشرعية..

ومن هنا، تتضح أهمية الدور الليبي في حفظ الأمن الأورومتوسطي والمحافظة على الحدود الليبية الإقليمية ونقاط التماس مع الجانب الأوروبي؛ حيث تُعدّ المسارات البحرية المنطلقة من الشواطئ الليبية أكثر المسارات تعرضًا للانتهاك من قِبل المهربين، والعصابات الإجرامية، وأصحاب النفوذ والمصالح الذين يديرون أنشطة وشبكات للهجرة غير الشرعية، وخاصة بعد ثورة فبراير 2011 وما ترتب عليها من أوضاع أمنية مختلة أضرت بالأمن الأورومتوسطي نتيجة انتهاك الاتفاقيات والقوانين في ظل غياب السلطة المركزية.

التوصيات والمقترحات:

بما أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا ليست مجرد قضية محلية، بل هي ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد ترتبط بالعوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية في أفريقيا وأوروبا على حدٍّ سواء، فلا بد من الأخذ بالمقترحات الآتية لمعالجة هذه الظاهرة في ليبيا:

1. بناء دولة قوية وموحدة :العمل على تعزيز مؤسسات الدولة، وفرض سيادة القانون، وإحكام السيطرة وضبط الحدود البرية والبحرية.
2. إصلاح المنظومة التشريعية الليبية :تحديث القوانين الوطنية وربطها بالمنظومة القانونية الدولية لتتلاءم مع المعايير العالمية، مع تحقيق التوازن بين الردع الجنائي وحماية حقوق الإنسان.
3. تنظيم دخول العمالة الأجنبية إلى ليبيا :استحداث آليات قانونية تمنح تصاريح إقامة وعمل مؤقتة للعمال المهاجرين؛ بما يسهم في تقنين أوضاعهم والحد من السوق السوداء.

4. تحسين ظروف مراكز الإيواء في ليبيا :تطوير البنية التحتية لمراكز الإيواء، وإخضاعها للرقابة الإنسانية والقانونية الدورية.
5. مكافحة الفساد وتحديث أنظمة المراقبة :التصدي للفساد الإداري والمالي داخل الأجهزة المكلفة بضبط الحدود، وتزويد المنافذ الحدودية بأنظمة المراقبة الإلكترونية الحديثة.
6. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي :تفعيل الشراكة وفق مبدأ تقاسم المسؤولية بين ليبيا ودول الجوار المتوسطي ودول جنوب القارة الأوروبية.
7. معالجة الأسباب الجذرية في دول المصدر :دعم برامج التنمية الاقتصادية والسياسية، وتعزيز مشروعات التنمية المستدامة، وتشجيع الاستثمار الدولي في القارة الأفريقية لتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

قائمة المراجع

أولاً الكتب:

1–عبد العزيز طريح، 1996 جغرافية ليبيا، مركز اسكندرية للكتاب، الطبعة الثالثة ، جمهورية مصر العربية

ثانياً الرسائل الجامعية:

1–اسماعيل، محمد إبراهيم حسن فرج واخرون 2024–أثر التهديدات الأمنية اللاتماثلية على التفاعلات في منطقة المتوسط منذ 2011: دراسة قضية الهجرة غير النظامية نموذجاً ،كليه السياسية والاقتصاد ،رساله دكتوراة ، جامعة القاهرة

2–ابوزيد محمد محمد2019 الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن القومي الليبي2011 –2017 رسالة ماجستير جامعة الشرق الاوسط

3– الزيدي، نسمة 2015 الانفلات الامني في النظم السياسية العربية – ليبيا نموذجا –مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر *لاوسط كلية الآداب والعلوم الانسانية*

4–خديجة بن نبقة السياسية الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رساله ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيض ، بسكرة 2014

5–النجلي محمد علي 2018 الازمة الليبية وتداعياتها علي دول الجوار في الفترة من 2011–2017، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، كليه الاداب والعلوم

6–نجاعي حنان، الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2017–2018م.

ثالثاً الدوريات والنشرات:

1–بلقاسم علي محمد واخرون 2022 الهجرة غير النظامية بحوض البحر المتوسط وانعكاسها على العلاقات الدولية بالمنطقة خلال الفترة 2000–2019 ، مجلة الجديد للعلوم الانسانية ليبيا ، مجلة محكمة ع13i

2–بلهامش سليم 2019 الجهود الأورو–متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ،مجلة العلوم القانونية والانسانية مج5 ع3 ،الجزائرص 141–151

3–الدويني عبد السالم بشير 2018 الهجرة غير الشرعية الي ليبيا الابعاد والتداعيات طرابلس مركز البحوث والدراسات الافريقية، طرابلس ليبيا سبتمبر 2018 مج 5 ع 6

4–الزناتي محمد ابراهيم 2013 اثار الهجرة الافريقية غير الشرعية الي اوروبا علي بلدان العبور(ليبيا نموذجا)جامعة العلوم الاسلامية ، ماليزيا

5–ابوخشيم، مصباح عباد واخرون 2014 اسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا الي اوروبا (المقترحات والحلول)، المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية ،، جامعة العلوم الانسانية ، ماليزيا

6—حمد، تاكرزة ،2023 مدي ملائمة التشريعات الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحث منشور مجلة الجامعة الاسمرية قسم العلوم الانسانية، مجلد 26،ع3

7–خليفة، عماد عمر 2024الهجرة غير شرعية واثرها السلبي ليبيا نموذجاً بحث منشور، مجلة العلوم الشاملة، ليبيا المجلد 8 العدد 32 خليفة عماد عمر 2024الهجرة غير شرعية واثرها السلبي ليبيا نموذجاً بحث منشور، مجلة العلوم الشاملة، ليبيا المجلد 8 العدد 32

8–المختار، طة الكوني، الهجرة غير الشرعية في ليبيا: مقاربة قانونية وامنية لفهم السياق واقتراح الحلول، بحث منشور، مجلة جامعة درنة للعلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 3 عدد 6 ستمبر 2025

9–الورفلي، علي 2025الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها علي ليبيا: دراسة بعد الثورة الليبية 2011 م، المجلة الافرواسيوية للبحث العلمي، المجلد 3، العدد 1، ليبيا

10–علي، مفتاح عمار2022 –ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة إقليمية في منطقة البحر المتوسط قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بني وليد، ليبيا. بحث مشور، مج 7 ، ع2

11–يوسف مسعود على "الأهمية الاستراتيجية لموقع ليبيا الجغرافي دراسة في الجغرافيا السياسية" مجلة القرطاس، العدد الثاني والعشرون، الجزء الثاني، (مارس 2023)

12– قرابيل، هند، بالنور خالد 2025، اثر الهجرة غير الشرعية علي الامن القومي الليبي، مجلة كلية الاداب ، المجلد 25 العدد (1) ، جامعة الزواية ، ليبيا

13–مبارك، ادريس طاهر الدغاري ،2016 مخاطر الهجرة غير شرعية من افريقيا الي اوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها / بنغازي، المجلة الليبية العالمية ، العدد الثامن – يوليو 2016

14–ابزيم خالد كعيبة سالم 2019 ، السياسات الاوروبية الليبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، المؤتمر الدولي الاول للدراسات الاقتصادية والسياسية بعنوان الهجرة غير الشررعية – التداعيات وسبل المواجهة ، كلية الاقتصاد ، جامعة سرت

2–الجهائي، عبد الناصر 2019 ، مدي مسئوولية ليبيا عن مكافحة نشاطات تهريب المهاجرين ، المؤتمر الدولي الاول للدراسات الاقتصادية تحت عنواسن "الهجرة غير الشرعية – التداعيات وسبل المواجهة ، كلية الاقتصاد ، جامعة سرت – ليبيا

3–مبارك، عمر2019 الهجرة غير المشروعة الهجرة غير المشروعة وفق القانون الليبي (المفهوم – الاسباب –التدابير–والاليات)المؤتمر الدولي للدراسات الاقتصادية والسياسية بعنوان :الهجرة غير الشرعية – التداعيات وسبل المواجهة ، كليه الاقتصاد ، جامعة سرت.